مقدمة تقرير الأمن العام 2012

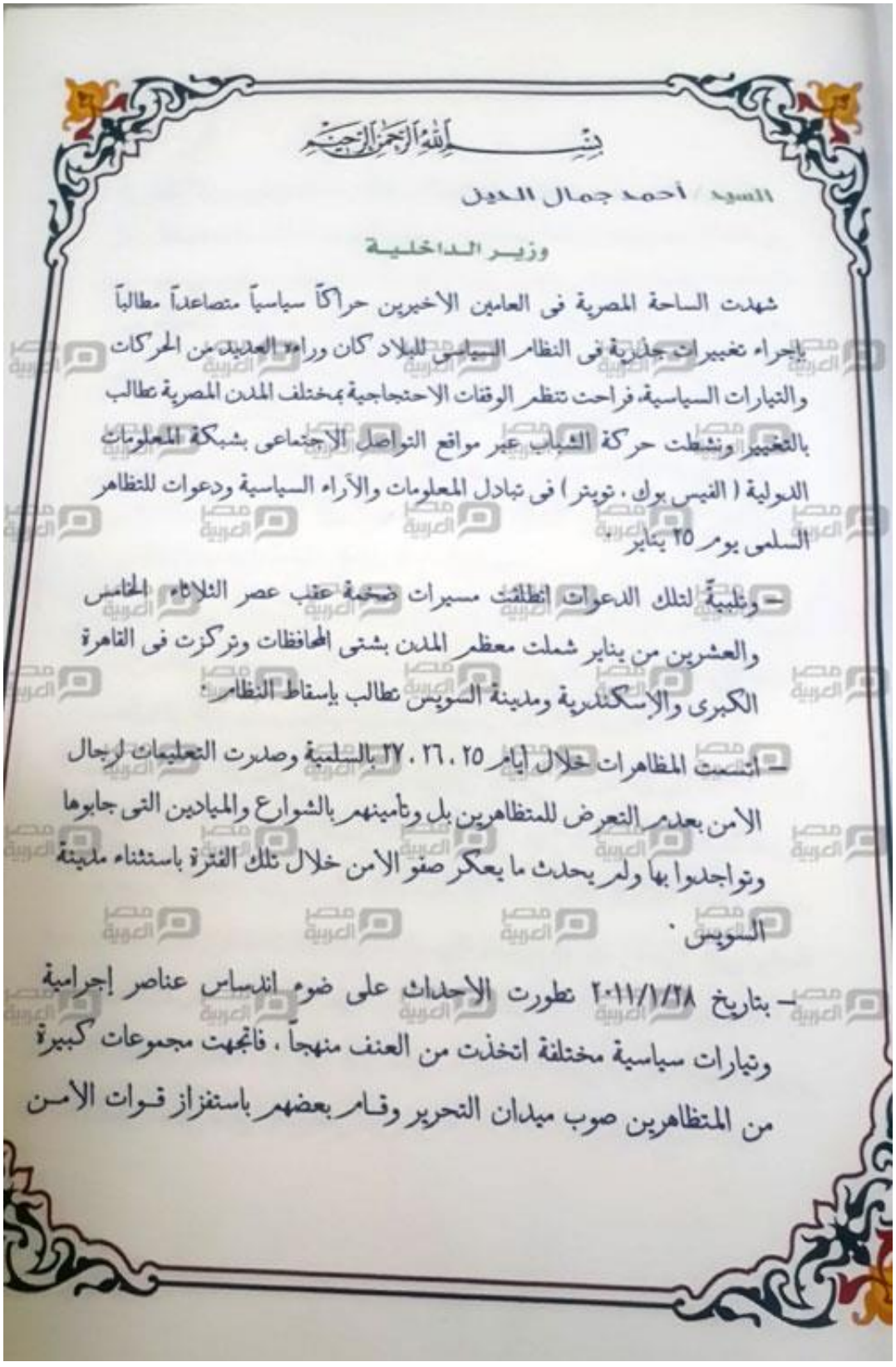

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد / أحمد جمال الدين

وزير الداخلية

شهدت الساحة المصرية فى العامين الاخيرين حراكاً سياسياً متصاعداً مطالباً بإجراء تغييرات جذرية فى النظام السياسى للبلاد كان وراءه العديد من الحركات والتيارات السياسية، فراحت تنظم الوقفات الاحتجاجية بمختلف المدن المصرية تطالب بالتغيير ونشطت حركة الشباب عبر مواقع التواصل الاجتماعى بشبكة المعلومات الدولية (الفيس بوك ، تويتر) فى تبادل المعلومات والآراء السياسية ودعوات للتظاهر السلمى يوم ٢٥ يناير .

- وتلبيةً لتلك الدعوات انطلقت مسيرات ضخمة عقب عصر الثلاثاء الخامس والعشرين من يناير شملت معظم المدن بشتى المحافظات وتركزت فى القاهرة الكبرى والإسكندرية ومدينة السويس تطالب بإسقاط النظام .

- اتسمت المظاهرات خلال أيام ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ بالسلمية وصدرت التعليمات لرجال الأمن بعدم التعرض للمتظاهرين بل وتأمينهم بالشوارع والميادين التى جابوها وتواجدوا بها ولم يحدث ما يعكر صفو الأمن خلال تلك الفترة باستثناء مدينة السويس .

- بتاريخ ٢٠١١/١/٢٨ تطورت الأحداث على ضوء اندساس عناصر إجرامية وتيارات سياسية مختلفة اتخذت من العنف منهجاً ، فاتجهت مجموعات كبيرة من المتظاهرين صوب ميدان التحرير وقام بعضهم باستفزاز قوات الأمن

المركزى ورشقها بالحجارة فقامت بالتدرج فى التعامل معهم برشهم بالمياه ثم الغازات المسيلة للدموع لتفريقهم . وتوافدت اعداد غفيرة من المتظاهرين بصعب توقعها ومجابهتها . كما قام بعض المتظاهرين بإلقاء العبوات الحارقة عليها ومركباتها مما ترتب عليه إعاقتها ومنعها من التحرك وأضحت القوات فى موقف صعب وصارت كالجزر المنفصلة ولم تجد مفراً من التصرف بشكل فردى فلم يتمكنوا من التواصل مع قياداتهم لانقطاع الاتصالات فاضطرت للانسحاب وتدفقت حشود المتظاهرين صوب ميدان التحرير واعتصمت به حتى اصبح عنوانا للثورة ومصدراً لاضواء الإعلام . تحيطه وكالات الانباء والفضائيات تبث احداثه لمختلف انحاء العالم .

- فى التوقيت ذاته هُوجمت العديد من اقسام ومراكز الشرطة باعداد كبيرة من الاهالى وعناصر إجرامية حاملين أسلحة نارية وعبوات مولوتوف والاعتداء عليها فى توقيت متزامن وباسلوب منهجى بمختلف المحافظات .

- عقب قيام المتظاهرين باقتحام ميدان التحرير مساء الجمعة ٢٠١١/١/٢٨ وانسحاب القوات منه توجهت اعداد كبيرة منهم مزودين بالأسلحة النارية وحاولوا اقتحام مبنى وزارة الداخلية إلا أن القوات المكلفة بالتامين قامت بالتصدى لهم باستخدام الغازات المسيلة للدموع إلا أنهم أصروا على مواصلة اقتحام المبنى باطلاق الاعيرة النارية صوب القوات واستمرت المواجهات قرابة ثلاثة أيام متتالية نتج عن ذلك بعض الإصابات بالقوات والمتظاهرين وتوفى البعض منهم متأثراً باصابته .

– كما شهدت المحال التجارية وبعض البنوك فى العديد من مدن الجمهورية عمليات نهب منظم كما استهدف المتظاهرون مبان حكومية تمثلت فى مقار تابعة للحزب الوطنى وعدد من المحاكم ومقار النيابة العامة وبعض المنشآت والمبانى الحكومية باقتحامها وإضرام النار فيها ، فضلاً عن استهداف قوات الشرطة والامن المركزى ومركباتهما المتواجدة بالشوارع والميادين وإتلافها وإضرام النار فيها .

– بتاريخ ٢٠١١/١/٢٩ قامت مجموعات من المتظاهرين مدعومة بعناصر بلطجية من أهالى سيناء وبعض العناصر الفلسطينية ممن لهم صلة قرابة بنزلاء السجون بمهاجمة بعض السجون العمومية مستخدمين فى ذلك الأسلحة النارية واللوادر الضخمة واقتحامها وإطلاق سراح المسجونين والاستيلاء على أسلحة القوات وحرق وإتلاف تلك السجون وإطلاق النار على حراسها، مما أدى إلى وقوع العديد من الضحايا من بينهم وكذلك من بين نزلاء تلك السجون وانتشرت أعداد من السجناء الهاربين بمختلف المدن والقرى تعيس فساداً وتقوم بأعمال نهب وسلب للممتلكات العامة والخاصة، الأمر الذى ولّد حالة من الذعر العارم بين أوساط المواطنين الآمنين فى مساكنهم .

– بتاريخ ٢٠١١/٢/٢ وعقب قيام الرئيس السابق بإلقاء خطابه الأخير تعاطف معه جمع من المواطنين وانطلقت الدعوات من عناصر الحزب الوطنى للتظاهر بميدان مصطفى محمود والقيام بمسيرة مليونية رداً على المتجمعين بميدان التحرير، حيث تجمع حوالى (٤٠) ألف مواطن من المؤيدين له ومجموعة من الاشخاص

يمتطون الخيول والجمال، وانطلقوا إلى مبنى الإذاعة والتليفزيون، حيث انضم إليهم بعض العناصر المؤيدة للنظام وتوجهوا لميدان عبد المنعم رياض وقاموا باقتحام ميدان التحرير ومحاولة السيطرة عليه وطرد المتظاهرين المتواجدين به فحدثت اشتباكات بينهم أدت إلى مقتل وإصابة العديد من الطرفين وعرفت تلك الأحداث بموقعة الجمل".

- وقد سقط على إثر تلك الأحداث وما واكبها من أعمال عنف واستهداف المواقع الشرطية شهداء ومصابين بلغ عددهم (٣٨) شهيداً وإصابة (٦٤٦) من ضباط وأفراد ومجندين، كما نجم عن تلك الأحداث وقوع ضحايا من المواطنين بلغ عددهم (٦٤١) شهيداً من بينهم (١١٠) مساجين وإصابة (٢٢٩) آخرين.

- ولم تهدأ الساحة منذ تلك الأحداث أو تخلو من وقفات واعتصامات ومليونيات تحت مسميات مختلفة بميدان التحرير، الذى أصبح والشوارع المحيطة به بؤرة جذب لمختلف التيارات والائتلافات والقوى السياسية وتربة صالحة لإيواء بعض عناصر مخربة ذوى أجندات سياسية سواء دولية أو محلية، فضلاً عن العناصر الإجرامية.

** **التحديات والمعوقات التى تواجه العمل الأمنى:**

- شأن الثورات الشعبية وانتفاضات المجتمعات التى عانت من الاستبداد وما صاحبها من أعمال عنف وتخريب .. شهدت الفترات التى أعقبت أحداث ثورة ٢٥ يناير حالة غير مسبوقة سادتها فلسفة الفوضى وتراجع هيبة الدولة،

نتيجة استهداف المؤسسة الامنية وتعرض العديد من مقراتها ومنشآتها للإتلاف والإحراق ونهب محتوياتها وسرقة أسلحتها وافتتان أعداد كبيرة من ذوى الميول الإجرامية واجترائهم على القانون، وتجلت تلك المظاهر فيما يلى :

- اقتحام وحرق وإتلاف كلى وجزئى لعدد (٣١٨) منشأة شرطية منها (١٤١) قسماً ومركزاً ونقطة شرطة، وتدمير البنية المادية والمعلوماتية بتلك المواقع [تم تلافى آثار تخريب كلى لعدد (٨١) منشأة وترميم واصلاح عدد (١٧٧) منشأة] وجارٍ استكمال تنفيذ وتصمير باقى المنشآت .

- مهاجمة السجون العامة والمركزية وغرف الحجز بالأقسام والمراكز وهروب أعداد كبيرة من المحكوم عليهم ذوى النشاط الإجرامى وأفراد التشكيلات العصابية والعناصر التكفيرية والإرهابية، حيث بلغ عدد الهاربين (٢٣٧١٠) مساجين [ضبط منهم عدد ١٨٠١٥ مسجوناً] حتى نهاية عام ٢٠١١ .

- الاستيلاء على كمية كبيرة من الاسلحة والذخيرة من المواقع الشرطية لدى اقتحامها وتداولها بأيدى الخارجين عن القانون والبلطجية واستخدامها فى ارتكاب الجرائم ومقاومة السلطات والتى بلغت (١٦١٥٧) قطعة سلاح مختلفة الأنواع، وانعكاس ذلك على تنامى معدلات جرائم العنف وترويع المواطنين [ضبط منها (٥١٣٩) قطعة] خلال عام ٢٠١١ .

- إتلاف وحرق وتدمير عدد (٣١٤١) مركبة شرطية (لورى – مدرعة أتوبيس بيك

ب – إطفاء ..... إلخ) وتكبد الوزارة أعباء مالية جسيمة، نتيجة تلك الخسائر، فضلاً عن انعكاس ذلك سلباً على منظومة العمل الأمنى لقرار استعواض عدد ١٣١٥ مركبة أحتى نهاية عام ٢٠١١ .

– تزامن ذلك مع ما تعرضت له دول الجوار من أحداث مشابهة كان لها صداها فى انتشار الأسلحة الخفيفة والثقيلة عن طريق المهربين عبر الحدود الجنوبية والغربية والشرقية، إضافة إلى بعض القوى الخارجية المعادية والتى تحشد كافة جهودها لتنفيذ مخططاتها الرامية إلى استمرار حالة عدم الاستقرار الداخلى، مستغلة فى ذلك حالة السيولة التى أصابت الهيئات السيادية بالدولة والفراغ الأمنى عقب الثورة، مما شكل تحدياً كبيراً فى مواجهة تلك الظاهرة.

– اقتحام مقرات جهاز مباحث أمن الدولة وانعكاس ذلك على تنامى نشاط الجماعات المتطرفة وظهورها على الساحة .

– شيوع حالة من الانفلات المجتمعى والنفسى والأخلاقى والانضباطى وتراجع معدلات الردع والخوف فى نفوس المواطنين .

– واكب ذلك تنامى ظاهرة الاعتصامات والوقفات الاحتجاجية وقطع الطرق وخطوط السكك الحديدية نتيجة مطالب فئوية وانعكاساتها السلبية على انضباط المجتمع والشارع المصرى، حيث بلغ عدد الوقفات الاحتجاجية(٧٩٤٣)، تحملت أعباءها الأجهزة الأمنية فى حين أن معظمها يتعلق بمشكلات اقتصادية واجتماعية والمسئول عنها جهات تنفيذية أخرى .

– استشار البعض لهذا المناخ وصراعات القوى السياسية فى توسيع هوة الثقة بين أفراد الشعب وجهاز الشرطة من خلال الإسقاط على الاداء الامنى واختزال الصورة وتجسيد الاخطاء الفردية، وغض الطرف عن التجاوزات والاعتداءات التى يتعرض لها جهاز الشرطة وتركية مفهوم الانفلات الامنى .

– الحالة المعنوية التى انتابت كوادر جهاز الشرطة بكافة فئاته جراء إحالة العديد منهم لمحاكم الجنايات والتحقيقات نتيجة استخدام حق الدفاع الشرعى فى الذود عن أنفسهم وحماية مقار عملهم من عمليات الهجوم والاقتحام، الامر الذى أسهم فى حالة من الارتباك فى مواجهة الخروج عن الشرعية قبل مرتكبى الجرائم والمحرضين عليها .

– الهجمة الإعلامية الشرسة التى تعرض لها جهاز الشرطة وضاعفت من الجفوة بينه وبين المواطنين، وأسهمت فى إحباط العنصر البشرى لهيئة الشرطة وتحطيم معنوياته.

– استغلال الحالة التى مرت بها الدولة فى إذكاء نار الفتنة الطائفية وبزوغها بصورة لم تكن معهودة من قبل جراء ظهور تيارات متشددة دينياً على الساحة.

– الإفراج عن عدد كبير من المعتقلين سياسياً (٩١٠) قام بعضهم بتشكيل بؤر إرهابية تدعو للجهاد وتكفير المجتمع، وكذا الإفراج عن عدد (٦٤٦٥) من المعتقلين جنائياً خلال عامى ٢٠١٠، ٢٠١١، عاد معظمهم إلى ممارسة نشاطهم الإجرامى المرتبط بالأسلحة النارية والاتجار بها والمواد المخدرة واستقطاب عناصر خارجة عن القانون وتكوين تشكيلات عصابية .

– تصاعد التهديدات والأعمال الإرهابية من قبل العناصر التكفيرية الهاربة من السجون بمساندة حركات خارجية، فضلاً عن بعض العناصر الجنائية بمنطقة سيناء التى لا تتورع عن القيام بأعمال غير مسئولة تجاه مقومات السياحة والمشروعات الاستثمارية للضغط على الجهات الأمنية أو التنفيذية بالدولة لتحقيق مطالبهم ولمواجهة تلك الصعوبات التى أفرزتها الثورة – ليس لعيب فيها – بل لمن استغلوها فى ارتكاب الجرائم وخرق القانون وبث الذعر والفوضى بالشارع المصرى، جاءت السياسة الأمنية التى أرسيتم سيادتكم قواعدها فى إطار من تعامل واع مع الواقع ومتغيراته إعلاءً للمصالح العليا للوطن وتجسيداً لإرادته وحماية لمسار التنمية والديمقراطية، الذى أصبح إطاراً أساسياً لفاعليات العمل الوطنى ورصيداً ثرياً لآفاق المستقبل وارتكزت على محورين :

* أولهما .. يستهدف إعادة الثقة لدى رجال الشرطة من [ضباط – أفراد – مجندين – عاملين مدنيين] وذلك بإعطائهم دفعة نفسية ومعنوية قوية من خلال الاستماع المستمر لمشاكلهم سواء الخاصة بالعمل أو فى شئونهم الخاصة والعمل على حلها وتوفير أوجه الرعاية المادية والاجتماعية لكافة فئات العاملين بهيئة الشرطة بهدف تحقيق المناخ الآمن والهادئ والمستقر لأداء عملهم – مع العمل على إعادة الانضباط الداخلى لجميع أفراد الوزارة باعتبارها هيئة نظامية مدنية .

* ثانيهما .. تمثل فى تفعيل التواجد الأمنى وضبط إيقاع الشارع المصرى وتنفيذ

الخطط الامنية، للحد من ارتكاب الجرائم وملاحقة مرتكبيها وتشكيل فرق بحثية مكبرة لتصفية البؤر الاجرامية العلنية فى جميع ربوع مصر .

– وفى هذا الإطار انطلقت الاجهزة الامنية على اختلاف مواقعها وتنوع مهامها فى عملية مراجعة وتحديث كبرى حرصت فيها على الالتزام بمقومات وركائز العمل الامنى فى صيغته الحديثة بما يمكنها من دعم مناخ السلام الاجتماعى وضبط إيقاع حركة المجتمع، وتوفير الانضباط اللازم لمسيرة العمل الوطنى مع الاخذ فى كل الاحوال بزمام المبادأة والتحول الإيجابى المدروس، فى إطار من الالتزام الكامل بأحكام القانون وضوابطه والحفاظ على كرامة المواطنين .

– وعلى نحوٍ موازٍ فقد أصبحت فلسفة استخدام الوسائل العلمية فى كشف الجرائم وضبط الجناة ضرورة عصرية لا غنى عنها لممارسة الاجهزة الامنية والشرطية مسئولياتها فى كشف الجرائم والتعرف على الجناة وتقديم الدليل عليه بما يمثل هدفاً استراتيجيا فى إطار السياسة الجنائية المتكاملة، لحفظ الأمن العام وتحقيق سيادة القانون، استناداً على قاعدة المعلومات الجنائية بالوزارة التى نحرص دوماً على تطوير وتحديث بياناتها .

– والصدق إن جهاز الشرطة قد استمد قوته الدافعة نحو الحفاظ على أمن واستقرار مصرنا الغالية فى هذه الآونة الحرجة من توجيهات سيادتكم السديدة بأهمية الالتزام بالشرعية وسيادة القانون وحسن معاملة الجماهير والتفانى فى خدمتها والحفاظ على كرامة المواطنين واحترام حقوق الإنسان .

معالى السيد الوزير

ـ رغم الجهود المبذولة والمواجهات المستمرة للعناصر الإجرامية شديدى الخطورة، واستشهاد العديد من أبناء الجهاز فى صراعاتهم لمكافحة الجريمة فى شتى صورها وملاحقة مرتكبيها فلم تصل بعد للمستوى الذى نرتضيه؛ لتحقيق الأهداف المنشودة فى استتباب الأمن بربوع الوطن، حيث كان لكل تلك المعوقات والتحديات الأمنية أصداؤها الواضحة وانعكاساتها العميقة على الواقع الأمنى وعلى حركة ومؤشرات الجريمة فى المجتمع والتى أدت إلى زيادة ارتكاب بعض الجرائر [القتل، الخطف ، الحريق العمد ، السرقات بأنواعها] ، الأمر الذى انعكس على نسبة جهود المكافحة خلال عام ٢٠١١ مقارنة بالعام السابق .. وجارٍ موالاة تفعيل وتطوير الخطط الأمنية، حتى نستطيع أن نمضى مع القرن الحادى والعشرين بآماله الكبيرة وطموحاته البعيدة برؤية واضحة وأقدام ثابتة وبرصيد هائل من الإنجازات والثقة.

ونعرض فيما يلى موجز لحركة الجريمة وجهود المكافحة خلال عام ٢٠١١ :

أولاً - بالنسبة لحركة الجريمة :

١- الجنايات العامة :

أُخطر القطاع خلال عام ٢٠١١ بعدد (١٠٩٨٦) حادثاً مقابل (٤٤٢٤) حادثاً عام ٢٠١٠ قيد منها برقم جناية (٦٧٩٢) حادثاً عام ٢٠١١ مقابل (٣٣٤٥) حادثاً عام ٢٠١٠ بزيادة قدرها (٣٤٤٧) جناية بنسبة ١٠٣٪ وكانت نسبة ضبط المتهمين ٧٠٪ عام ٢٠١١ مقابل ٩٧٪ عام ٢٠١٠ .

- يُشار إلى أن الفارق فى اعداد الحوادث المبلغ بها والمقيدة يرجع إلى استبعاد وصف الجناية فى بعض الوقائع المبلغ بها أو استبقائها من قبل النيابات المختصة قيد المراجعة والتحقيقات .

٢- جنح السرقات العامة :

أُخطر القطاع خلال عام ٢٠١١ بعدد (٤١٥٦٣) جنحة مقابل (٢٣٣٠٧) جنحة عام ٢٠١٠ ، بزيادة قدرها (١٨٢٥٦) جنحة بنسبة ٧٨٪ وبلغت نسبة ضبط المتهمين ٢٥٪ عام ٢٠١١ مقابل ٧٩٪ عام ٢٠١٠ .

ثانياً - جهود ونتائج المكافحة:

* **فى مجال ضبط حائزى الأسلحة النارية والبيضاء دون سند قانونى وضبط ورش تصنيعها :**

ضبط ١١٥٧٨ قطعة سلاح نارى عام ٢٠١١ (١٥٦٧ آلياً - ٤٩ رشاشاً - ١٥٠ بندقية مششخنة - ٥٤١ بندقية غير مششخنة - ١٣٢٧ مسدساً - ٧٩٤٤ محلياً) .

مقابل (٢١٨١٢) قطعة سلاح نارى عام ٢٠١٠ (٣٠٦٨ آلياً - ٢٠ رشاشاً - ١٨٥ بندقية مششخنة - ٩٣٠ بندقية غير مششخنة - ٧٨٧ مسدساً - ١٦٨٢٢ محلياً) .

بنقص قدره (١٠٢٣٤) قطعة بنسبة ٤٧٪ عن العام الماضى .

كما تم ضبط :

(٦٣) ورشة لتصنيع الأسلحة المحلية .. مقابل (٢٩) ورشة .

(٤١١٤٩) قطعة سلاح أبيض .. مقابل (١١١٢٣٧) قطعة .

* **في مجال ضبط التشكيلات العصابية :**

(٩٢٧) تشكيلاً عصابياً ضبوا (٣٠٩٤) متهماً . اعترفوا بارتكاب (٢٥٩٣) حادثاً .

مقابل (١٦٢٨١) تشكيلاً عصابياً ضبوا (٤٧٣٥) متهماً . اعترفوا بارتكاب (٦٢٨٥) حادثاً .

* **في مجال تنفيذ الاحكام :**

أسفرت الجهود عن الآتى :

الجنايات : تنفيذ (١٢٢١٠٤) حكماً مقابل (٣٤٢٠٨) بنقص قدره (١٢١٠٤) حكماً بنسبة ٣٥٪ .

جنح الحبس الجزئى : تنفيذ (١٢٣٤٧٠٤) احكام مقابل (٤٦٨٨٣٩٧) بنقص قدره (٣٤٥٣٦٩٣) احكاماً بنسبة ٧٤٪ .

جنح الحبس المستأنف : تنفيذ (٣٠٨٢٠١) حكم مقابل (١٠٢٩٢٦٠) بنقص قدره (٧٢١٠٥٩) احكماً بنسبة ٧٠٪ .

* **في مجال ضبط القضايا النوعية :**

(١٤٣٢١١) قضية مخدرات

(١٨٨١٨) قضية آداب

(٦١٧١٠) قضايا تموين

(١٦٠٢) " أموال عامة

(٩٩٣٣) قضية أحداث

• في مجال تنفيذ قرارات الإزالة وقوانين حماية البيئة :

تم تنفيـــذ :

(٢٤٧١٦) قرار إزالة حالات تعدى على الأراضى الزراعية بالبناء .

(٢١٣٥) قرار إزالة مخالفات تراخيص البناء والرسومات الهندسية .

(٢٩٥٢) قـــرار إزالـــة تعديـــات على أمـــلاك الدولـــة .

(١٥٢٨) قـــرار إزالـــة تعديات على مجرى نهر النيـل .

(٤٥٧٥) قرار إزالة تعديات على مرافق الرى والصرف .

مخالفات البيئة :

(٤٥٧٨٢) مخـــالـــفـــة إنبعـــاث دخـــان.

(٣٠٩٣) مخـــالـــفـــة تدخين بالأماكن العامـــة.

(٧٣١٣) مخـــالـــفـــة ضـــوضـــاء وإزعـــاج .

(٣١٢١٠) مخـــالـــفـــات استخدام آلات التنبيـــه.

(١١٩٧) مخـــالـــفـــة استخدام مكبرات صـــوت.

(٨٩٦٥) مخـــالـــفـــة مـــواكـــب أفـــراح.

(٤٤٢٩) مخـــالـفـــة مـقـــاهـــي.

ثالثاً - تطوير آليات المكافحة :

حرص القطاع على استخدام مجموعة من الآليات الأمنية يتم تطويرها وفقاً لأحدث التقنيات العلمية بصفة مستمرة لرفع مستوى الأداء فى مجال المعلومات الجنائية والتدريب وتراخيص الأسلحة والمفرقعات وتأمين المنشآت والطرق الهامة..

وذلك على النحو التالى :

١- **فى مجال المعلومات الجنائية :**

تم تطوير وتحديث المعلومات الجنائية عن طريق تنقيتها و تنقيحها باستخدام احدث الوسائل التكنولوجية ، وتوظيف البيانات والمعلومات لخدمة الأجهزة الأمنية المختلفة **وفى هذا الإطار تم تنفيذ ما يلى :**

- مراجعة المدرجين على القوائم بالتنسيق مع الجهات ورفع عدد (٦٨٥) منهم .
- تسجيل عدد (٨٧٦) مسجلا خطراً جديداً ، ورفع عدد (٤٠٢) من عداد الخطرين للوفاة وعدد (٥٩٦) لتوقف النشاط ، وزيادة درجة الخطورة لعدد (١٩٤) وخفض درجة الخطورة لعدد (١٣٩) .
- إدراج عدد (٥٥٣) على القوائم لجهات مختلفة .
- فحص عدد (٨١٥) من المفرج عنهم من السجون والموافقة على الإفراج عن (٤٥٧) متهماً من باب السجن مباشرة والرفض لعدد (٣٥٨) لصدور أحكام ضدهم بإجمالى (٨٨٢) حكما .
- تحديد شخصية عدد (٢٢) متوفياً مجهولاً معثوراً عليه عن طريق مضاهاة الصور الفوتوغرافية .
- رعادة عدد (٨) ضالين معثور عليهم لذويهم .
- استبعاد معلومات جنائية لعدد (٣٠٢٥) شخصاً مدرجاً على الحاسب الآلى طبقاً للكتاب الدورى رقم ٩ لسنة ٢٠٠٦ .

- إدراج عدد (٤٠٩٣٨٣) معلومة جنائية وبيان على الحاسب الآلى عام ٢٠١١ .
- الكشف والاستعلام عن المعلومات للجهات الأمنية المختلفة لعدد (٤٥٥٥٥٨) حالـــة .

استمارات التسجيل الجنائى :

- تنفيذاً للتوجيهات داوم مفتشو القطاع على المرور بمديريات الأمن لمتابعة رصد وتحرير استمارات التسجيل والإحصاء الجنائى وفقاً لنظام حفظ المعلومات لتحقيق رصد المعلومة معاصرة للحدث .. أسفر ذلك عن الارتفاع المطرد فى معدلات رصدها وتحريرها، حيث ورد للقطاع عدد (٢٨٩٢٤٤) استمارة عام ٢٠١١ تم رصدها بقاعدة البيانات الجنائية بالحاسب المركزى للقطاع .

ب - فى مجال التدريب :

- تنفيذاً لتوجيهات سيادتكم بالاعتماد على الفرد الواعى المدرب على استيعاب متغيرات الظروف والأحداث ، من خلال برامج تدريبية ملائمة ومواكبة لتطورات العصر .. فقـــد عقد القطاع دورات تأهيلية للضباط الملحقين بأعمال البحث الجنائى ، تهدف إلى الماهم بالأساليب والأصول البحثية والارتقاء بمستوى أدائهم وممارسة عملهم فى إطار من الشرعية والقانون . واعتبار ذلك أساساً للتقييم الموضوعى لمدى قدراتهم على الاستمرار فى أعمال البحث ، تتبعها دورات أخرى متقدمة للتأهيل للمناصب القيادية البحثية (فرق رؤساء أقسـام وفروع البحث الجنائى) ، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية متخصصة فى مجـالات المتابعـة والإحصـاء الجنـائى والمعلومـات والتسجيل الجنـائى وتنفيذ الاحكـام .

والرخص، ومكافحة جرائم النفس والمال، وكذا دورات متخصصة للضباط والعاملين في الأدلة الجنائية، بما يحقق رفع معدلات الأداء واستمرارية روح الانتماء، وقد بلغ إجمالى الضباط الذين تم تدريبهم خلال العام (١٢١٧) ضابطاً ومن العاملين المدنيين (١٦٤) مدنياً.

ج - فى مجال تراخيص الأسلحة والمفرقعات :

- إصدار عدد (٨٠١) ترخيصاً لاستعمال المواد المفرقعة لشركات القطاع العام والجهات الحكومية والمراكز العلمية وشركات البحث عن البترول .
- إصدار عدد (١٢) شهادة إعفاء للدبلوماسيين أعضاء السفارة الإسرائيلية بالقاهرة.
- إصدار عدد (٢٢) قراراً بتجديد رخص محلات الاتجار فى الأسلحة والذخائر وإصلاحها.
- تم البت فى عدد (٥٠٢) تظلماً من إلغاء ورفض ترخيص بحمل أسلحة واردة من مديريات الأمن.
- تم مطابقة عدد (٦١) جرداً سنوياً لتجار الأسلحة والذخائر على دفاتر الإدارة؛ للتأكد من عدم تجاوز الكميات المصرح بها للاتجار فيها سنوياً .

د- فى مجال تأمين المنشآت والطرق الهامة :

شارك القطاع مديريات الأمن والأجهزة الشرطية المختصة فى هذا الشأن ، بالمتابعة الميدانية المستمرة من خلال تكثيف مرورات المفتشين لمراجعة خطط وإجراءات تأمين كافة المنشآت الهامة والسياحية والشرطية ومحطات السكة الحديد والطرق

التى تسلكها الافواج السياحية وكافة المنافذ لاكتشاف السلبيات واوجه القصور ومخاطبة الجهات المعنية لتداركها ، لتحقيق أقصى درجات السيطرة الامنية .

رابعاً - دعم وتعزيز التعاون الدولى فى مجال مكافحة الجريمة :

فى إطار تدعيم التعـــاون الدولى فى مجال مكافحة الجريمة كضرورة حتمية لما تشهده الساحة الدولية من أحداث ومستجدات أمنية تتطلب توسيع نطاق التعاون، فقد قام القطاع بالتنسيق مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول) والمكتب العربى للشرطة الجنائية بدمشق والدول الاعضاء لتنفيذ الاتفاقيات المبرمة فى هذا الشأن وتلبية متطلبات الأجهزة الأمنية المصرية بتسليم الاشخاص المطلوبين ، و تبادل المعلومات .. أسفر ذلك عن تحقيق ما يلى :

- ضبط عدد (٥٤) هارباً من المصريين الموجودين داخل البلاد بناء على طلب السلطات القضائية والأمنية لبعض الدول العربية والاجنبية لاتهامهم بارتكاب جرائم مختلفة بها و محاكمتهم أمام القضاء المصرى .
- ضبط عدد (٤٩) متهماً هارباً من الاجانب المتواجدين بمصر لارتكابهم جرائم هامة بالخارج وتم تسليمهم للدول الطالبة لاتخاذ اللازم بشأنهم .
- استرداد عدد (٧١) محكوما عليهم من دول عربية واجنبية مطلوبين لتنفيذ أحكام صادرة ضدهم من القضاء المصرى، وذلك بالتنسيق مع جهاز مباحث أمن الدولة والاجهزة المعنية بوزارتى العدل والخارجية .

خامساً - فى مجال جهود تحقيق الأدلة الجنائية :

استمراراً لانتهاج الأسلوب العلمى فى تطوير الخدمات الشرطية التى تقدم للمواطنين ورفع مستوى الأداء فى هذا المجال .. **فقد حققت الإدارة العامة لتحقيق الأدلة الجنائية النتائج التالية :**

- استخراج عدد (٥٠٣٠٠٦) صحيفة حالة جنائية .
- تسجيل عدد (٢١٨٢٩) حكماً ، واسقاط عدد (١٩٢٩٥) حكماً وفقاً للمدد المحددة بالقانون .
- فحص عدد (١٠٦٦٣) حالة لآثار حرائق ومفرقعات، وعدد (٨٧٤٥٦) سلاحاً ومقذوفات .
- فحص عدد (٢٠١٢٥) حالة تزوير وتزييف، وعدد (١٤٩٧) حالة تصوير جنائى .
- فحص عدد (٥٠٤) حالات للبصمة الوراثية DNA .
- كشف شخصية مرتكبى حوادث عدد (٦١١) قضية سرقة عن طريق مضاهاة البصمات بالحاسب الآلى .
- تحديد شخصية عدد (١٢٢) متوفى مجهولاً معثوراً عليه عن طريق مضاهاة البصمات بالحاسب الآلى .

معالى السيد الوزيـــر

لقد عايشت أجهزة الشرطة فى عهد سيادتكم بالقطاع تطويراً فى آليات العمل وخاصة فى هذه المرحلة الخطيرة التى تمر بها البلاد والتحديات الأمنية عقب ثورة ٢٥ يناير، ارتكزت على انتهاج الأساليب العلمية الحديثة ووضع الخطط الأمنية لمواجهة كافة صور الخروج عن الشرعية والتحديات الأمنية – التى تزايدت وتنوعت وتطورت نتيجة هذه الظروف – فى إطار منظومة عمل متكاملة بالتنسيق مع الاجهزة المعنية قائمة على احترام القانون والشرعية ومبادئ حقوق الإنسان.

وتؤكد لسيادتكم أننا ماضون بخطى واثقة –بعون الله– فى بذل مزيد من الجهد والتفانى فى أداء العمل فى ظل توجيهاتكم السديدة لتحقيق الأمن والاستقرار والإحساس بمشاعر الطمأنينة التى هى مظلة حقيقية لمسيرة الديمقراطية فى البلاد.

نسأل الله لسيادتكم دوام السداد والتوفيق "

لـواء/

(أحمد حلمى عزب)

مساعـد الـوزيـر

لقطاع مصلحة الأمن العـام